



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Dr.Amer Zahir Joudeh
General Directorate of
Education Wasit

Email:
amarjuda2233@gmail.com
07713550521

Keywords:

Remote , directing ,
Morphological
provisions

Article info

Article history:
Received 15.Apr.2023

Accepted 22.jun.2023

Published 20.aug.2023



Remote in directing Morphological provisions

A B S T R A C T

It is no secret to Arabic language learners that linguists set their linguistic rules according to the linguistic uses heard and orally from the eloquent Arabs who penetrated into the desert.

Then, after that, they began to measure the regular audible, and after that, the judgment appeared on the linguistic uses of quality, badness, health, error, goodness, ugliness, strangeness, remoteness, and so on, as usage criteria for judging different linguistic phenomena.

This research sought to clarify the far criterion that the ancients relied on to judge morphological uses, relying on that descriptive analytical approach to determine the validity of this criterion in judging morphological uses by presenting the issue that was described as far to the ancients and modernists to stand on its validity, taking into account the steps of scientific research.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol52.Iss1.3527>

البعيد في توجيه الأحكام الصرفية

م.د. عامر ظاهر جودة العبداني

وزارة التربية / مديرية تربية واسط

الخلاصة

لا يخفى على دارسي اللغة العربية أنّ اللغويين وضعوا قواعدهم اللغوية وفقاً للاستعمالات اللغوية المسموعة مشافهةً عن العرب الفصحاء المتوغلين في الصحراء، ثم بدأوا بعد ذلك القياس على المسموع المطرد وبعد ذلك ظهر الحكم على الاستعمالات اللغوية بالجودة، والرداءة، والصحة، والخطأ، والحسن، والقبح، والغرابة، والبعد وغير ذلك، كمعايير استعمالية للحكم على الظواهر اللغوية المختلفة.

وقد سعى هذا البحث إلى بيان معيار البعيد الذي اعتمده القدماء للحكم على الاستعمالات الصرفية معتمداً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على صحة هذا المعيار في الحكم على الاستعمالات الصرفية من خلال عرض المسألة التي وصفت بالبعيد على القدماء والمحدثين للوقوف على صحتها مراعيًا في ذلك خطوات البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: (البعيد ، توجيه ، الأحكام الصرفية)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

أما بعد فإنّ القدماء إنّما بنوا قواعدهم اللغوية على ما جمعوا من كلام العرب الفصحاء بعد استقرائه وربط النظائر ببعضها فكان من قواعدهم اللغوية ما هو موضوع إجماع لا يختلف فيه ومنه ما خرج عن ذلك الإجماع فأخذ اللغويون الحكم على ما خالف قواعدهم من الاستعمالات اللغوية بالرفض والقبول ؛ لتقييمه .

إنّ الحكم على الاستعمالات اللغوية عموماً والصرفية على وجه خاص تمثل ركيزة أساسية في مؤلفات القدماء ؛ إذ إنّ الحكم على الاستعمالات اللغوية بالجودة، والرداءة ، والحسن ، والقبح ، والبعد أمرٌ شائعٌ عند هؤلاء اللغويين انطلاقاً من كونهم وضعوا القواعد اللغوية وصنّفوا الاستعمالات اللغوية المسموعة عن العرب ، ثم اطلقوا أحكاماً نقدية على ما خالف قواعدهم من بينها البعيد في الأحكام الصرفية .

وقد ركّز البحث على البعيد في توجيه الأحكام الصرفية دون غيرها من الأحكام اللغوية : وهو معيار أو مقياس يدلّ على بعد الحكم الصرفي عن الشائع المشهور أو أنّه بعيد عن المطرّد في قواعدهم الموضوعية ، وقد ورد البعيد عند القدماء منفرداً في مواضع كثيرة ، كما جاء مقترناً بمعيار الفاسد مرة واحدة ، فضلاً عن ذلك نجدهم في بعض الأحيان يطلقون معيار البعيد على الحكم الصرفي من دون توضيح سبب البعد .

وقد قُسم البحث على ثلاثة أقسام ، درست في القسم الأول : البعيد في توجيه أحكام الوزن الصرفي ، ودرست في القسم الثاني : البعيد في توجيه أحكام زيادة الحروف ، وخصّصت القسم الثالث إلى : البعيد في توجيه أحكام النسب ، ثم ختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها أهم نتائج البحث .

القسم الأول : البعيد في الوزن الصرفي

الميزان الصرفي هو : مقياس دقيق للكلمة تعرف من خلاله أحوالها وحركاتها ، والمجرد والمزيد منها ، وقد تبين بالبحث والاستقصاء أنّ أغلب الكلمات في العربية تتكون من ثلاثة أحرف لذا عدّ اللغويون أنّ أصول الكلمات ثلاثة وجعلوا الميزان الصرفي مكوناً من ثلاثة أحرف ، وهي (الفاء ، والعين ، واللام) وجعلوا الفاء تقابل الحرف الأول ، والعين تقابل الحرف الثاني ، واللام تقابل الحرف الثالث ، من كلّ كلمة ثلاثية الأصول ، وكلّ ما يطرأ على الكلمة من (زيادة أو نقص أو تغيير) يطرأ أيضاً على الميزان (نهر ، ٢٠١٠ ، ٢١) .

١ . وزن وأصل ملك

الملك مفرد الملائكة ، وقد اختلف القدماء في أصله فذهب الخليل (ت ١٧٠ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) إلى أنّ (ملك) تخفيف (ملاك) والأصل فيه (مألك) على وزن (مفعل) حدث فيه قلب مكاني ؛ إذ قدّموا اللام وأخروا الهمزة ، فقالوا (مألك) ، ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ونقل حركتها إلى الفاء (الفراهيدي ، د . ت ، ٥ / ٣٨٠ ، وسيبويه ، ١٩٨٨ ، ٤ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والجوهري ، ١٩٨٧ ، ٤ / ١٦١٠ - ١٦١١) ، والدليل على أنّه مأخوذ من (مألك) ثبوت الهمزة في قول الشاعر (البيت لعقمة الفحل : الشنتمري ، ١٩٣٩ ، ٨٣) :

فَأَسْتِ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ تَنْزَلُ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

والدليل الآخر على أنّه مأخوذ من ملك الجمع ؛ إذ إنّ الجمع يرادّ الأشياء إلى أصولها ، فقالوا في جمع ملك : ملائكة ، وملائك (ابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٣٣٩) ف (ملك) على هذا الرأي مشتق من (ألك) فيكون وزنه (معل) .

وزهد أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ) وابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) إلى أن (ملك) مشتق من الملك وهو القوة وزنه (فَعَلَ) ، أما (ملاك) فالميم أصلية والهمزة زائدة (أبو عبيدة ، ١٣٨١ ، ١ / ٣٥ ، مكي ، ١٩٨٤ ، ١ / ٨٦) ، قال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) : " الْمَلَكُ : مِيمُهُ أَصْلِيَّةٌ وَهُوَ فَعَلَ مِنَ الْمَلِكِ ، وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَلَا حَذْفَ فِيهِ ، وَجُمِعَ عَلَى فَعَائِلَةٍ شُدُودًا ، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَكَانَتْهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ مَلَاكٌ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ ، وَقَدْ جَمَعُوا فَعَالًا الْمُدَكَّرَ ، وَالْمُؤنَّثَ عَلَى فَعَائِلٍ قَلِيلًا " (الأندلسي ، ١٩٩٣ ، ١ / ٢٨٤) ، وقال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) " وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَلَكْتِ وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ عِنْدَهُ كَزِيَادَتِهَا فِي شِمَالٍ فَيَكُونُ وَزْنُ مَلَاكٍ فَعَالَةً لِأَنَّ الْمِيمَ أَصْلِيَّةٌ وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ " (مكي ، ١٩٨٤ ، ١ / ٨٦) .

ونُسِبَ رأي إلى أبي عبيدة أن ملك مُشْتَقٌّ من (لأك) فالهمزة عين ولا قلب فيه ، قال الرضي (ت ٦٨٦ هـ) : " وقال أبو عبيدة: ملاك مَفْعَلٌ من لأكه أي أرسله فكأنه مَفْعَلٌ بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول لأن المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول " (الأسترابادي ، ١٩٨٢ ، ٢ / ٣٤٧) ، فأصل مَلَكٌ (مَلَاكٌ) من غير قلب فيكون وزنه (مفل) .

وقد رفض العكبري (ت ٦١٦ هـ) كون الميم أصلية واصفاً ذلك بالبعيد ، فقال : " وَقَالَ قَوْمٌ الْمِيمُ أَصْلٌ مَأخُودٌ مِنَ الْمَلَكَةِ وَهِيَ الْقُوَّةُ وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ يُبَيِّنُهُ إِذْ لَوْ كَانَ جَمْعَ فَعَلَ لَا يَكُونُ مَفَاعِلٌ ، فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَمْلاكَ قِيلَ هُوَ شَادٌّ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جُمِعَ عَلَى اللَّفْظِ لَا عَلَى الْأَصْلِ " (العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢ / ٢٥٩)

وقد رفض ركن الدين الأسترابادي (ت ٧١٥ هـ) قول ابن كيسان واصفاً إيَّاه بالبعيد مرجحاً رأي الخليل ، فقال : " وقال ابن كيسان أن (مَلَاكٌ) فَعَالٌ ، من المَلَكِ ؛ لِأَنَّ الْمَلَكَ يَمْلِكُ مِنَ الْأُمُورِ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ (فَعَالًا) نَادٍ ، وَ(مَفْعَلًا) كَثِيرٌ ، وَلَيْسَ فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ إِلَّا الْقَلْبُ ، وَارْتِكَابُ الْقَلْبِ لِفَائِدَةٍ أَسْهَلُ مِنْ ارْتِكَابِ نَظِيرِ شِمَالٍ ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ - وَهُوَ مَفْعَلٌ - شَائِعٌ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، وَمِثْلُ فَعَالٍ نَادِرٌ " (ركن الدين ، ٢٠٠٤ ، ٢ / ٥٩٤ - ٥٩٥) ، وقولهم أنه مأخوذ من المَلَكِ بأصالة الميم يرد من جهة المعنى أيضاً ؛ لِأَنَّ (ملك وملائكة) مشتق من الألوكة وألك بمعنى الرسالة و(المَلَك) بمعنى القوة فلا مناسبة بينهما .

ويبدو مما تقدم أن ملك أصله (ملاك) من دون قلب أولى ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ وَالْكَسَائِي يُلْزِمُنَا النِّقْلَ وَالْحَذْفَ ، وَمَا نُسِبَ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ سَالِمٌ مِنَ الْقَلْبِ سِوَى الْحَذْفِ (الزالملي ، ٢٠١٣ ، ٦٦) .

٢ . وزن هجرع

اختلف العلماء في تأصيل (هجرع) ووزنها ، فقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أصالة الهاء فيكون وزن هجرع (فَعَلَ) ، فقال : " وَيَكُونُ عَلَى فَعَلٍ فِيهِمَا ، فَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ : قَلْعِمٍ ، وَدِرْهَمٍ . وَالصَّفَةِ : هَجْرَعٌ ، وَهَبْلَعٌ " (سيبويه ، ١٩٨٨ ، ٤ / ٢٨٩) ، وقد تابعه العلماء في ذلك (المبرد ، ١٩٩٤ ، ١ / ٦٦ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ١٨٣ ، وابن جني ، ١٩٥٤ ، ١ / ٢٥ ، وابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ٥٤) ، وقد ذكر ابن يعيش أن سيبويه يذهب إلى أصالة الهاء لقلّة زيادة الهاء أولاً (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٤ / ١٦٢) .

ونُقِلَ عن الأَخْفَشِ (ت ٣١٥ هـ) أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ زَائِدَةٌ فَيَكُونُ وَزْنُ هَجْرِعٍ (هَفْعَلٌ) ، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ (ت ٦٦٩ هـ) : " وَأَمَّا هَجْرَعٌ ، وَهَبْلَعٌ ، وَهَزْكَوْلَةٌ فَرَزَعٌ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا زَائِدَةٌ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى زِيَادَتِهَا بِالِاشْتِقَاقِ . فَأَمَّا هَجْرَعٌ فَهُوَ الطَّوِيلُ ، فَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْجَرَعِ . وَهُوَ الْمَكَانُ السَّهْلُ الْمُنْقَادُ . وَأَمَّا الْهَبْلَعُ فَالْأَكْوَالُ ، فَفِيهِ مَعْنَى الْبَلْعِ . وَأَمَّا الْهَزْكَوْلَةُ فَهِيَ الَّتِي تَرَكُّلٌ فِي مَشِيَّتِهَا . فَالْهَاءُ فِيهَا زَائِدَةٌ " (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٤٩) ، وتابعه في ذلك عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، فقال : " وَتَزَادُ أَوَّلًا فِي نَحْوِ : هَجْرِعٍ وَهَبْلَعٍ ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الْجَرَعِ وَالتَّبْلَعِ " (الجرجاني ، ١٩٨٧ ، ٨٩) .

وقد رفض ركن الدين الاستراباذي قول الأخفش واصفاً بإياه بالبعيد ، فقال " وقال أبو الحسن الأخفش: هجرع - للطويل - وإنه مشتق من الجرع ، والجرع : اسم للمكان السهل ، أو لما استوى من الرمل ، فالهاء زائدة في (هجرع) وهو بعيد ؛ لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل ، وما استوى من الرمل " (ركن الدين ، ٢٠٠٤ ، ٢ / ٦٣٧) .

ونظرة فاحصة لما تقدم يتبين لنا أصالة الهاء ؛ لأمرين ، الأمر الأول : قلة زيادة الهاء أولاً ، الأمر الثاني : لا مناسبة معنوية بين الهجرع والجرع ؛ لأنَّ الهجرع معناه : الطويل ، والجرع : المكان السهل المنقاد ، فضلاً عن ذلك قولهم : هذا أهجرُ من هذا ، أي : أطولُ ، دليل آخر على أصالة الهاء (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٥ / ٣٤٤ ، السخاوي ، ١٩٩٥ ، ١ / ٤٨٤) ، وبذلك ثبت صحة اعتراض ورفض ركن الدين لقول الأخفش .

٣ . وزن سمس

اختلف القدماء في وزن (سمس) ؛ إذ ذهب البصريون إلى أصالة حروفه كلها فيكون (سمس) على وزن (فععل) ، ونُسب إلى الخليل وبعض الكوفيين أنَّ وزنه (فععل) تكررت فاؤه ، ونسب للفراء أنَّ وزنه (ففع) تكررت فاؤه وعينه (الأندلسي ، ١٩٩٨ ، ١ / ٤٤ ، والمرادي ، ٢٠٠١ ، ٣ / ١٥٣١ ، وخالد الأزهرى ، ٢٠٠٠ ، ٢ / ٦٧١) .

وقد رفض المرادي (ت ٩٤٦ هـ) ، والشيخ الأزهرى (ت ٩٠٥) ما نُسب للخليل والكوفيين واصفين ذلك بالبعيد من دون أن يوضحا سبب البعد في ذلك الرأي ، قال المرادي : " إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما ، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمدتهما الأصالة نحو سمس فوزنه فععل ؛ لأن أصالة اثنتين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله ، وليس أحد الباقيين أولى من الآخر ، فحكم بأصالتهمما ... وقد حكى عن الخليل وعن بعض الكوفيين أن وزنه فععل تكررت فاؤه ، وهو بعيد " (المرادي ، ٢٠٠١ ، ٣ / ١٥٣١) ، وقال الأزهرى : " و" أما "إذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل ك: سمس" بكسر السينين المهملتين ، ووزنه : " فععل " لأن أصالة الاثنتين متحققة ، ولا بد من ثالث مكمل للأصول ، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر ، فحكم بأصالتهمما . وحكى عن الخليل والكوفيين أن وزنه : " فععل " تكررت فاؤه ، وهو بعيد " (خالد الأزهرى ، ٢٠٠٠ ، ٢ / ٦٧١) .

وبعد الرجوع إلى مؤلفات القدماء وجدنا أنهم قد اختلفوا في الرباعي المضعف إلى مذاهب عدة (الفراء ، ١٩٨٣ ، ٣ / ١١٤ ، وابن القطاع ، ١٩٩٩ ، ١١١ ، والزامل ، ٢٠١٣ ، ٣٣ - ٣٥) :

- ١ . ذهب البصريون إلى أصالة حروف الرباعي المضعف نحو (زلز ، وسمسم) ويكون على وزن (فععل) .
- ٢ . ذهب الخليل وقطرب (ت ٢٠٦ هـ) والزرجاج (ت ٣١١ هـ) وابن كيسان وبعض الكوفيين إلى أنَّ تلك الأمثلة على وزن (فععل) .
- ٣ . نُسب للفراء (ت ٢٠٧ هـ) أنَّ وزن تلك الأمثلة (ففع) تكررت فاؤه وعينه .
- ٤ . ذهب الكوفيون إلى أنَّ الرباعي المضعف يكون وزنه (فععل) .

بيد أن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وضع لنا ضابطاً يبيِّن فيه أصالة حروف (سمس) وأمثالها بينما ينحصر الخلاف فيما سقط أحد حروف المكرر ، فقال (ابن مالك ، ٢٠٠٦ ، ٦٠) :

وَإِخْمٌ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلِمَةٍ

فالضابط الذي وضعه ابن مالك في الحكم على أصالة حروف الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه سقوط أحد المكررين ، فإن لم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط يحكم على حروفه كلها بأنها أصول ، فإن صلح أحد المكررين للسقوط ففي

الحكم عليه بالزيادة خلاف نحو (لملم) (ابن مالك ، ١٩٨٢ ، ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ابن عقيل ، ٢٠٠٨ ، ٤ / ٢٠١ ، والأشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٥٩) .

وقد أكد السيوطي (ت ٩١١ هـ) أصالة حروف سمس ، فقال : " سمس و قمع و فلفل و زلزل فألكل أصول هذا مذهب البصريين لأنه إن جعل كل من المثلين زائدا أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة (فعل) وعلى زيادة الثاني (فعل) وعلى زيادة الثالث (فعل) وكلها مفقود " (السيوطي ، ١٩٩٨ ، ٣ / ٤١٥) .

ويبدو مما تقدم أن المرادي والشيخ الأزهرى رفضا رأي الخليل والكوفيين واصفين إياه بالبعيد من دون أن يوضحا سبب البعد فيه إلا أنه يمكننا القول بأصالة حروف الرباعي المضعف الذي لم يسقط أحد حروف نحو (سمس) ووزنه فعل .

القسم الثاني : البعيد في زيادة الحروف

من المعلوم أن الاسم في اللغة العربية قسمان : (مجرد ، ومزيد) . المجرد : يراد به ما كانت أحرفه أصلية ، أما المزيد فيراد به ما اشتمل على أحد حروف الزيادة التي تجمعها عبارة (سألتونيها) ، (نهر ، ٢٠١٠ ، ٢٣) .

١ . زيادة النون والواو في حنطاًو ، وكندأو ، وسندأو ، وقندأو

اختلف اللغويون في أصول هذه الكلمات على ثلاثة مذاهب :

١ . مذهب الجمهور من اللغويين أن وزن هذه الألفاظ (فنعلو) بزيادة النون والواو ، قال سيبويه : " ويكون على فنعلو في الصفة ، قالوا : حنطاًو ، وكندأو ، وسندأو ، وقندأو . والكندأو : الجمل الغليظ الشديد . ولا نعلمه جاء اسماً " (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٤ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ٤ / ٥٢) .

٢ . مذهب ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) : أن هذه الألفاظ على وزن (فنعلال) بزيادة النون والهمزة ، فقال : " باب فنعلال ، ولا يكون إلا مهموزاً ، سندأوة : جريء مقيم ، وعندأوة : نحوه ، وقندأوة : مثله ، وهو الصلب الشديد ، وكنتأوة : عظيم اللحية ، ورجل جنطأوة : عظيم البطن " (ابن دريد ، ١٩٨٧ ، ٣ / ١٢٤٠) .

٣ . مذهب الفراء : له في هذه الألفاظ ثلاثة أقوال فيرى أن تلك الألفاظ تكون على وزن (فنعلل) بزيادة النون وحدها أو فنعلو بزيادة النون والواو أو فنعلال بزيادة النون والهمزة (قال الرضي " ومثله (كنتأو ، وسندأو ، وقندأو) وقال الفراء في مثلها : الزائد إما النون وحدها فهو فنعلل وإما النون مع الواو فهو فنعللو ، وإما النون مع الهمزة فهو فنعلال وجعل النون زائدة على كل حال " (الاسترأبادي ، ١٩٨٢ ، ٢ / ٣٦٢) .

وقد ذهب العكبري إلى أن هذه الألفاظ تكون على وزن (فنعلو) متابعا سيبويه ورافضا أصالة النون واصفا إياه بالبعيد ، فقال : " والنون في كنتأو وسندأو وقندأو زائدة أيضا والأصول الكاف والثاء والهمزة والسین والدال والهمزة والقاف والدال والهمزة والدليل على ذلك كثرة ما جاء من النون في نظائره زائدة والواو لا تكون مع ثلاثة أصول أصلا ويحقق ذلك عندي أننا لو جعلنا النون أصلا لكانت الهمزة إما أصلا فيكون الوزن فنعللو ولا نظير له وإما أن تكون زائدة وهو بعيد لأن زيادة النون أسهل من زيادة الهمزة خشواً ولا يصح أن يجعل الجميع أصلا لعدم النظر " (العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦) .

وقد استدلل ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) على أن هذه الألفاظ على وزن (فنعلو) بزيادة النون والواو عن طريق الاشتقاق والقياس ، فقال : " اعلم أنه إنما ذهب إلى أن الواو والنون جميعا زائدتان؛ لأن الواو لا تكون أصلا في ذوات

الخمسة أبداً، ولا في ذوات الأربعة على هذه سبيل. فلما ثبتت زيادة الواو، قضى بزيادة النون أيضاً؛ لأنها لزمّت هذا الموضوع من هذا المثال كما لزمّت النون باب (جندب وعنظب وعنصل) في ذلك . قال أبو علي: ولأن الزيادة بذوات الثلاثة أحق منها بذوات الأربعة ؛ لتصرف بنات الثلاثة وكثرتها في الكلام، فهذا من طريق القياس . وأما من طريق الاشتقاق، فقد قالوا: "كثأت لحيته" ... وقالوا: "رجل كثنأو" وهو الوافر اللحية، فهذا قريب من معنى "كثأت لحيته"، فهذا يدل على أن "كثنأوا: فنعلو" وكذلك "حنطأو، وقندأو" (ابن جني ، ١٩٥٤ ، ١٦٣ - ١٦٤)

وقد رفض ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) أن تكون هذه الألفاظ على وزن (فنعل) بزيادة النون ؛ لأن الاشتقاق لا يعضده (الصقلي ، ١٩٩٩ ، ٢٠١) ، وهو بناء معدوم (ركن الدين ، ٢٠٠٤ ، ٢ / ٦٤٦) .

كما استدلل ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) على زيادة النون بعدم النظير ، فقال : " أمّا لزوم حرف الزيادة البناء فنحو جِنطأو ، وكِنطأو ، وسِنطأو ، وزنها (فِنعلو) والنون زائدة، إذ لو كانت أصلية لجا في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتل الزيادة، نحو (سِرذأو) مثلاً. فعدم مثل ذلك من كلامهم، ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة، دليل على أن ذلك الحرف زائد" (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ٤٨ - ٤٩)

وكذلك يمكن الحكم على زيادة النون بالتصغير إذ إن (جِنطأو) يصغر على (خَطِيئة) بحذف النون ولو كانت أصلية لما حذف (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٤ / ١٧٤ ، ناظر الجيش ، ٢٠٠٧ ، ٩ / ٤٨٢٥ - ٤٨٢٦) ، أمّا الهمزة فلا تزداد حشواً إلا بثبت (الثمانييني ، ١٩٩٩ ، ٢٤١) ، ولم يثبت عندهم زيادها في هذه الألفاظ .

مما تقدم يتبين لنا صحة مذهب سيبويه ؛ لأنه ثبت بالقياس والاشتقاق وقوة الأدلة على زيادة النون والواو ، وأصالة الهمزة ، فضلاً عن ذلك إجماعهم على زيادة النون وما قال به العكبري على زيادة النون وعدم أصالتها لم يخرج بذلك عن رأي الجمهور .

٢ . زيادة الهاء في أمهات

الأمّ الوالدة وأصلها أمّهة تجمع على (أمّهات وأمّات) (الجوهري ، ١٩٨٧ ، ٥ / ١٨٦٣) ، وقد اختلف العلماء في ذلك فقد ذهب الخليل إلى أن أمّات لغة في أمّهات ، قال سيبويه : " وسألته عن امرأة تسمى بأم، فجمعها بالتاء وقال: أمّهات، وأمّات في لغة من قال: أمّات، لا يجاوز ذلك " (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٤٠٠) ، وقد ذهب الفراء إلى أن أمّهات جمع أمة وأمّات جمع أمّ ؛ إذ جاء في الارتشاف : " وقال الفراء: تقول هذه أم وهذه أمة وإنما يقول: أمّهات من يقول أمة وأمّات للذين يقولون أم " (الأندلسي ، ١٩٩٨ ، ٢ / ٥٩١) ، وقيل أمّهات جمع أمّ لما يعقل وأمّات جمع لما لا يعقل (المبرد ، ١٩٩٤ ، ٣ / ١٦٩ ، و الثمانييني ، ١٩٩٩ ، ٢٨٠) ، وقد اختلف العلماء في الهاء في (أمّهات) ، فذهب الجمهور إلى أنها زائدة وزنها (فُعَلهات) (المبرد ، ١٩٩٤ ، ٣ / ١٦٩ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٣٣٦ ، وابن جني ، ١٩٥٤ ، ٢٦ ، والاسترابادي ، ١٩٨٢ ، ٤ / ٣٠٢ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ٤ / ٥٤) ؛ لأنها جمع (أم) ، وقد سقطت في قولهم : (أمّ بنية الأمومة) ولو كانت أصليةً لثبّتت في المصدر (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٤٩ ، وابن مالك ، ٢٠٠٤ ، ٥٧) ، ونقل ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) رأي يرى فيه جواز أصالة الهاء لقولهم في الواحدة (أمّهة) ، فقال : " فأمّا أمّهات فوزنها فُعَلهات" يدلّك على ذلك أنّهم يقولون: أمّ وأمّهات ، فيجيبون في الجمع بما لم يكن في الواحد. وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أنّ من العرب من يقول: (أمّهة) فإن كان هذا صحيحاً فإنّه جعلها فُعَلةً " (ابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٣٣٦ ، والاشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٧٠ ، خالد الأزهرى ، ٢٠٠٠ ، ٢ / ٦٧٧) ؛ إذ إنّها ثبتت في قولهم : (تأمّهت أمّا. فتأمّهت) (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٤٩) ولو كانت زائدة لسقطت كما سقطت من الأمومة .

وقد رفض العكبري أصالة الهاء واصفاً ذلك بالبعيد ، فقال : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُمَّهَاتِ الْبِهَائِمِ وَهُوَ قَلِيلٌ كَقَلَّةِ أُمَّاتِ النَّاسِ وَقَالَ قَوْمُ الْهَاءِ فِي أُمَّهَاتِ أَسْلَ وَهُوَ بَعِيدٌ لَوْجَهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّ الْوَاحِدَ لَا هَاءَ فِيهِ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَالثَّانِي أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي يُوْجَدُ مِنْهُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَصَالَةِ الْهَاءِ هُوَ الْأَمَةُ وَهُوَ النَّسْتِيَانُ وَلَا مَعْنَى لَهُ هَهُنَا " (العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢ / ٢٧٥) .

وبالرجوع إلى مؤلفات القدماء نجدهم مجمعين على زيادة الهاء رافضين أصالتها محتجين لذلك بالنقل والقياس " أما النقل، فإن الأمومة حكاها ثعلب، وحسبك به ثقة؛ وأما أمهته، وتأمهته" إنما حكاها صاحب كتاب العين لا غير، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدفع عنه. وأما القياس، فإن اعتقاد زيادة الهاء أسهل من اعتقاد حذفها من أمات؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه، والعمل على الأكثر لا على الأقل " (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٥ ، ٣٤٣ / وابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٤٩ ، وابن إياز ، ٢٠٠٢ ، ٩٦ ، والأسترياذي ، ١٩٨٢ ، ٤ / ٣٠٣ ، والمرادي ، ٢٠٠١ ، ٣ / ١٥٤٧) .

مما تقدم يبدو لنا زيادة الهاء في أمهات ؛ لإجماع العلماء على ذلك ولم يخرج العكبري عما قال به القدماء والإجماع حجة .

٣ . زيادة اللام في فلندع

اختلف القدماء في زيادة اللام ؛ إذ ذهب سيبويه إلى أنها تأتي زائدة ، فقال : " واللام تزداد في عبدل، وذلك ، ونحوه " (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٤ / ٢٣٧) واللام تكون زيادتها مطرة في أسماء الإشارة نحو (ذلك ، تلك ، هنالك...) ، وما سواها فبابه السماع (زيدل ، وعبدل ، وفحجل) (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٢٥ ، والأشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٧١)

ونُسب إلى الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) أن اللام ليست من حروف الزيادة ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : " اللام أبعد حروف الزيادة شَبَّها بحروف المدّ واللين، ولذلك قلت زيادتها. وقد استبعد الجرمي أن تكون من حروف الزيادة " (ابن يعيش ، ١٩٧٣ ، ٥ / ٣٤٥) ، والصواب زيادتها (ابن يعيش ، ١٩٧٣ ، ٥ / ٣٤٥) ؛ لأن زيادة اللام واقع لغوي مسموع عن العرب لا يمكن إنكاره وقد أثبتته اللغويون (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٤ / ٢٣٧ ، وابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٢٥ ، والأشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٧١) ، وقد رفض ابن جني زيادة اللام في (فلندع) واصفاً ذلك بالبعيد ، فقال : " وقال محمد بن حبيب: ومنه قالوا للعنس: عنسل ؛ فذهب إلى اللام من عنسل زائدة ، وأن وزن الكلمة فعل، واللام الأخيرة زائدة ، حتى لو بنيت مثلها على هذا القول من ضرب لقلت: ضربل، ومن خرج: خرج، ومن سعد: صعدل. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن "عنسل" عنده فعل، وهي من العسلان، وهو عدو الذئب.... والذي ذهب إليه سيبويه هو القول، لأن الزيادة ثانية أكثر من زيادة اللام، ألا ترى إلى كثرة باب قنبر، وعنصل ، وقنفخر، وقنعاس، وقلة باب ذلك وأولالك. ويلزم على ذلك أن تكون اللام في فلندع زائدة، ويجعل وزنه فلنعل؛ لأنه الملتوي الرجل، فهو من معنى الفدع ، وهذا بعيد فاسد " (ابن جني ، ١٩٩٣ ، ١ / ٣٢٤) ، ويؤخذ عليه أنه لم يبيّن البعد والفساد أين يكون .

مما تقدم يتبين لنا أن زيادة اللام تطرد في أسماء الإشارة وما عدا ذلك فيعتمد فيه على السماع وقد ثبت عندهم زيادة اللام في ألفاظ قليلة نحو (زيدل ، وعبدل ، وفحجل) ، أما كلمة (فلندع) فالمناسبة المعنوية بين (الفلندع) : الملتوي الرجل ، و (الفدع) العوج والميل (الأزهري ، ٢٠٠١ ، ٢ / ١٣٦ ، وابن جني ، ١٩٩٣ ، ١ / ٣٢٤) ، تجعلنا نذهب إلى زيادة اللام فضلا عن ذلك فإن الاشتقاق يؤيد زيادتها ؛ إذ إن فلندع مشتق من الفدع.

القسم الثالث : البعيد في النسب

النسب : هو إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها لتدل على نسبته للمجرد منها ، فتقول في عراق : عراقي ، وهو من الظواهر اللغوية المعروفة في لغتنا ، وقد اهتم المتقدمون من اللغويين بدراسته فأفردوا مباحث خاصة بينوا فيها دلالاته وأحكامه ، وما يطرأ على الاسم المنسوب من تغييرات لفظية ، ومعنوية ، وحكمية (نهر ، ٢٠١٠ ، ٢٥٣).

١ . النسب إلى عَزْوَة وَعَزْوَة

ثبت عند القدماء أنّ الاسم إذا كان على وزن (فَعْل) ساكن العين ، وكانت لامه واوا أو ياءً ، وكان خالياً من علامة التأنيث ، فإنّ النسبة إليه تكون على لفظه اتفاقاً ، فتقول في (ظَبِيّ ، وَعَزْو) : (ظَبِيّ وَعَزْوِيّ) (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٦ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ ، وابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، والسيوطي ، ١٩٩٨ ، ٣ / ٤٠٤) ، فإنّ أنّث بالتاء نحو (ظَبِيَّة ، وَعَزْوَة) ، ففيه ثلاثة مذاهب (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٦ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ ، وابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، وابن عصفور ، ١٩٧٢ ، ٢ / ٦٠ - ٦١ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ٣ / ٣٧٦ ، والسيوطي ، ١٩٩٨ ، ٣ / ٤٠٤) :

١ . مذهب الخليل وسيبويه: أنّه لا يُعْتَر بل يُنسب إليه على لفظه بعد حذف التاء سواء أكان من ذوات الواو أم من ذوات الياء ، فتقول : (ظَبِيّ وَعَزْوِيّ) .

٢ . مذهب يونس (ت ١٨٢ هـ) والزجاج : أنّه يُنسب إليه كما يُنسب إلى المنقوص الثلاثي بيد أنّك تقلب ياؤه واوا في اليائي وتفتح ما قبل الواو فيها وفي الواوي ، فتقول : (ظَبَوِيّ ، وَعَزْوِيّ) .

٣ . مذهب ابن عصفور التفرقة بين ذوات الياء وذوات الواو ، فتفتح ما قبل ذوات الياء وتقلبها واوا ، أمّا ذوات الواو فتبقيها ساكنة ، فتقول : (ظَبَوِيّ ، وَعَزْوِيّ) .

وقد رفض العكبري قول يونس واصفاً إيّاه بالبعيد ، فقال : " وقال في عَزْوَة عَزْوِيّ بفتح الراء وهو بعيدٌ لأنّه لا يستعبد بذلك خفةً فإنّه إذا كسر الراء ثمّ فتحها فالواو باقيةٌ بحالها فالسكون أخفّ " (العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢ / ١٥١) فهو يرى أنّ كسر الراء ثم فتحها لا خفة فيه .

كما رفض ركن الدين الأستراباذي قول يونس واصفاً إيّاه بالبعيد أيضاً ، فقال : " وقال يونس: النسبة إلى ما لا تاء فيه كظَبِيّ وَعَزْو ، حكمها حكم الصحيح ، فيقال في المنسوب إليهما: ظَبِيّ وَعَزْوِيّ ، والنسبة إلى ما فيه التاء كظَبِيَّة وَعَزْوَة إنما هي بفتح الساكن الذي قبل الياء والواو وقلب الياء واوا كظَبَوِيّ وَعَزْوِيّ - بفتح الباء والزاي بالقياس على عَمَوِيّ في قلب الياء واوا وفتح الميم وكذلك سائرهما ، وهذا القياس بعيد؛ للفرق ، وهو أنّ ما قبل الياء في ظَبِيَّة وَعَزْوَة ساكن ، والسكون يجعل الياء كالصحيح ... وإنما قيل: الياء في عم متحركة " (ركن الدين الأستراباذي ، ٢٠٠٤ ، ١ / ٣٩١) فهو يرى أنّ فتح الباء والزاي في (ظَبَوِيّ وَعَزْوِيّ) وكذلك سائرهما ، بالقياس على فتح الميم في (عَمَوِيّ) قياساً بعيداً ؛ لأنّ الميم متحركة بالكسر بخلاف ظَبِيَّة وَعَزْوَة الساكنين وهذا اعتراض مقبول .

وبالرجوع إلى مؤلفات القدماء نجد أنّ قول الخليل وسيبويه في النسبة إلى (فعلة) معتل اللام محمول على منكرها قال ابن يعيش : " فالخليل وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه ، فيقولان في (عَزْوَة) : (عَزْوِيّ) ، وفي (رَمِيَّة) : (رَمِيّ) ، وفي (دُمِيَّة) : (دُمِيّ) ، وفي (قِنِيَّة) : (قِنِيّ) . وهو قياسٌ عندهما " (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، وابن الأثير ، ١٤٢٠ ، ٢ / ٢٠٢) أمّا يونس فإنّه لم يفرّق بين ذوات الياء والواو ، فهو يفتح الحرف الساكن

ويقلب الياء واوا ، فيقول في (ظَبِيَّةٌ ، وَرَمِيَّةٌ) : (ظَبَوِيٌّ ، وَرَمَوِيٌّ) ويقول في (عُرْوَةٌ ، وَعُرْوِيٌّ) (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٥٦) قياسا على المسموع في ذوات الياء ، قال سيبويه : " ومثل هذا قولهم في حي من العرب يقال لهم بنوا زنيّة زَنَوِيٌّ وفي البطية بَطَوِيٌّ " (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٧ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ / وابن جني ، ٢٠١٢ ، ٢ / ١٠٨) ، وكان الخليل يعذره في ذوات الياء ، وحجّته في ذلك بأنّ من قال في (ظَبِيَّةٌ) : (ظَبَوِيٌّ) بفتح العين شبهه ب (فَعْلَةٌ) ، وقدّر العين مسكّنة ، فإذا نُسب إليه وجب أن يفتح العين المخففة (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٧ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ / وابن جني ، ٢٠١٢ ، ٢ / ١٠٨) قياسا على قولك في (عَمٌّ) : (عَمَوِيٌّ) في قلب الياء واوا وفتح الميم وكل ذلك طلبا للتخفيف ؛ لأنّ (ظَبَوِيٌّ وَعَمَوِيٌّ) أخف من (ظَبِيِّي وَعَمِيِّي) (السيرافي ، ٢٠٠٨ ، ٤ / ١٩٤ ، وابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، وركن الدين الاسترابادي ، ٢٠٠٤ ، ١ / ٣٩١) .

وقد رفض الرضي وابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) قياس ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنّ السماع ورد بخلاف ذلك ؛ إذ قالوا في جزوة : جَزَوِيٌّ ، فضلا عن ذلك فإنه يحصل بتحريك العين في ذوات الواو ثقل لا خفة (الاسترابادي ، ١٩٨٢ ، ٢ / ٤٨ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ٣ / ٣٧٧) ، ويردّ قولهم بما ثبت عن أبي عبيد ولو كان نادرا ؛ إذ جاء في المخصص " النَّسَبُ إِلَى الْعُرْوِ عُرْوِيٌّ وَهُوَ مِنْ نَادِرِ الْمَعْدُولِ " (ابن سيده ، ٢٠٠٠ ، ٤ / ٥٩) .

ومن المحدثين الدكتور مجيد خير الله الزامل له رأي لطيف يذهب فيه إلى صحّة ما ذهب إليه يونس مستدلا على ذلك بأمرين : الخفة ومنع اللبس ؛ إذ إنّ قولهم : (ظَبَوِيٌّ وَرَمَوِيٌّ) أخف من (ظَبِيِّي وَرَمِيِّي) وقولهم (عُرْوِيٌّ ، وَظَبِيِّي) يؤدي إلى التباس المذكر بالمؤنث فلا يعلم أهو منسوب إلى (فَعْلٌ أم فَعْلَةٌ) (الزامل ، ٢٠١٢ ، ١٦٦) ، وعليه فإن رأي يونس هو الصحيح قياسا على السماع الثابت في ذوات الياء وإن كان على ندرّة في ذوات الواو ، وكذلك للتفريق بين المنسوب إلى فَعْلٌ وفَعْلَةٌ منعا للالتباس بينهما .

٢ . النسب إلى قرء

من المعلوم أنّك إذا نسبت إلى الاسم الممدود نظرت إلى همزته فإنّ كانت للتأنيث قُلبت واوا ، فتقول في حمراء : حمراويٌّ ، وأن كانت همزته منقلبة عن أصلٍ جازٍ إِبْقَاؤها وقلبها واوا فتقول في سماء : سماءيٌّ وسماويٌّ ، وإنّ كانت أصليةً بَقِيَتْ على حالها فتقول : قرائيٌّ ، وقيل يجوز : قراويٌّ (ابن جني ، ١٩٨٨ ، ١٣٩ ، وحسن ، د . ت ، ٢ / ٤٠٨) .

وقد وصف ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) قلب همزة الاسم الممدود واوا بالبعيد من دون أن يبيّن وجه البعد في ذلك فقال : " أما همزة (قرء) فقلبها بعيد ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَوَجْهَ جَوَازِهِ الْحَمْلُ عَلَى هَمْزَةِ (كَسَاء) " (ابن الوراق ، ١٩٩٩ ، ٥٤٠) .

كما عدّ ابن الخباز (٦٣٩ هـ) قلبها واوا بالبعيد أيضا ، فقال : " وإن كانت الألف زائدة فإن كانت الهمزة للتأنيث نحو صحراء وخنفساء قلبتها واوا لبعدها من الياء فإن كانت الهمزة ليست للتأنيث وهي أصل نحو قرء فالجيد إقرارها فتقول : قرائيٌّ لأنها لام الفعل ... ومنهم من يقول : قراويٌّ ، وهو بعيد ، يشبهها بهمزة صحراء ، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة " (ابن الخباز ، ٢٠٠٧ ، ٥٤٥) .

وبالرجوع إلى مؤلفات القدماء نجدهم مجمعين على أنّ الاسم الممدود إذا كانت همزته أصلية تثبت عند النسب قال سيبويه : " واعلم أنّك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإنّ القياس والوجه أن تقره على حاله ؛ لأنّ الياءات لم تبلغ غاية الاستتقال ، ولأنّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة . وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيراً على ما فسّرنا ، يجعل مكان الهمزة واوا " (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٥١) ، فالوجه عنده إثبات الهمزة ولم يرفض قلبها واوا ، وقد وصف ابن جني ، وابن عقيل إثبات الهمزة بالأجود (ابن جني ، ١٩٨٨ ، ١٣٩ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ٣ / ٣٥٨) ، وهو شاذ

عند أبي علي الشلوبيني (ت ٦٥٤ هـ) (الشلوبيني، د. ت، ٣٣٠) في حين وصف ابن عصفور قلب الهمزة بالقليل (ابن عصفور، ١٩٩٦، ٢٤١).

ومن المحدثين أبو عبد الله الحازمي قد رفض قلب الهمزة واوا، فقال: "وأما (قُرَاء) فليس فيه إلا التصحيح: قُرَائِي، ولا يصح: قُرَاوِي" (الحازمي، د. ت، ١٢٨ / ١١) وهذا الرأي مرفوض لأن قلبها واو قد ثبت عند أئمة اللغة.

الخاتمة

١. البعيد من الأحكام التي اعتمدها القدماء في تقويم أحكامهم اللغوية وهو معيار أو مقياس يدل على بُعد الحكم الصرفي عن الشائع المشهور أو أنه بعيد عن المطرد في قواعدهم الموضوعية.
٢. البعيد هو أحد ألفاظ الرفض التي اعتمدها القدماء للحكم على الاستعمالات اللغوية غير المطردة في كلامهم، ومن العلماء الذي اعتمدوا البعيد حكماً صرفياً في تقويم الاستعمالات الصرفية (ابن جني، والعكبري، وركن الدين الأستراباذي، وابن الخباز، والرضي، والمرادي، والشيخ خالد الأزهرى)
٣. تبين لنا أن القدماء كانوا يستعملون لفظ (البعيد) حكماً صرفياً بطريقة واعية منطلقين من معايير واضحة ولم يطلقوا هذا اللفظ جزافاً وإنما وفق معايير معينة.
٤. تبين لنا أن القدماء قد اعتمدوا معيار الكثير الشائع في الاستعمالات اللغوية للحكم على ما خالفه بالبعيد معللين ذلك وفق أدلة عقلية مقنعة.

مصادر البحث

- ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ) (١٤٢٠) ، البديع في علم العربية ، تد : فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، ط ١ .
- ابن إياز (ت ٦٨١ هـ) ، (٢٠٠٢) ، شرح التعريف بضروري التصريف ، تد : هادي نهر ، وهلال ناجي المحامي ، دار الفكر ، الأردن ، ط ١ .
- ابن الحاجب ، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ) ، (١٩٩٥) ، الشافية في علم التصريف ، تد : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، ط ١ .
- ابن الخباز ، أحمد بن الحسين (ت ٦٣٩ هـ) (٢٠٠٧) ، توجيه اللمع ، تد : فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، ط ٢ .
- ابن السراج ، أبو بكر بن سهل (ت ٣١٦ هـ) ، (١٩٩٦) : الأصول في النحو ، تد : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٣ .
- ابن الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت ٣٨١ هـ) ، (١٩٩٩) ، علل النحو ، تد : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، السعودية - الرياض ، ط ١ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) (١٩٩٣) ، سر صناعة الإعراب ، تد : حسن هنادوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) ، (٢٠١٢) ، الخصائص ، تد : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان / ط ١ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، (١٩٥٤) ، المنصف ، تد : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط ١ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، (١٩٨٨) ، اللمع في العربية ، تد : سميح أبو مغلي ، دار المجدلوي ، عمان .
- ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١ هـ) ، ١٩٨٧ ، جمهرة اللغة ، تد : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ١ .
- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨ هـ) ، (٢٠٠٠) ، المحكم والمحيط الأعظم ، تد : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ .
- ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) ، (١٩٧٢) ، المقرب ، تد : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط ١
- ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد (ت ٦٦٩ هـ) ، (١٩٩٦) ، الممتع الكبير في التصريف ، تد : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ط ١ .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، (١٩٨٠) ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تد : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، (٢٠٠٨) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تد : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الهداية ، بيروت - لبنان ، ط ١ .
- ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧١ هـ) ، (٢٠٠٤) ، إيجاز التعريف في علم التصريف ، تد : حسن أحمد العثمان ، مؤسسة الريان ، ط ١ .
- ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) ، (٢٠٠٦) : متن ألفية ابن مالك ، تد : عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، دار العروبة ، الكويت ، ط ١ .
- ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، (٢٠٠٠) ، شرح الكافية الشافية ، تد : علي محمد عوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ .
- ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، (٢٠٠١) ، شرح المفصل للزمخشري ، تد : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ .
- الأزهري ، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (ت ٩٠٥ هـ) (٢٠٠٠) ، شرح التصريح على التوضيح ، تد : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ .
- الأزهري ، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، (٢٠٠١) ، تهذيب اللغة ، تد : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ .

- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، (٩٠٠هـ)، (١٩٩٨)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١.
- الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ)، (١٩٩٨): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تد: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥ هـ)، (١٩٩٣)، البحر المحيط في التفسير تد: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١.
- الثماني، أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢هـ)، (١٩٩٩)، شرح التصريف، تد: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط ١.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، (١٩٨٧)، المفتاح في الصرف، تد: علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تد: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١.
- الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، شرح ألفية ابن مالك <http://alhazme.net>
- ركن الدين الأسترايادي، حسن بن محمد بن شرف (ت ٧١٥هـ)، (٢٠٠٤)، شرح شافية ابن الحاجب، تد: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١.
- الزاملي، مجيد خير الله (٢٠١٣)، دراسات في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١.
- الزاملي، مجيد خير الله، (٢٠١٢)، علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١.
- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني (ت ٦٤٣ هـ)، (١٩٩٥)، سفر السعادة وسفير الإفادة، تد: محمد الدالي، دار صادر، بيروت - لبنان، ط ٢.
- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، (٢٠٠٤)، الكتاب، تد: عيد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ٤.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيوييه، تد: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، (١٩٩٨)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تد: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١.
- الشلوبيني، أبو علي الشلوبيني، (ت ٦٤٥ هـ) التوطئة، تد: يوسف احمد المطوع
- الشنتمري، الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، (١٩٩٣)، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تد: حنا نصر الجتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١
- الصقلي، ابن القطّاع (ت ٥١٥ هـ)، (١٩٩٩)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر تد: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة
- عباس حسن، (ت ١٣٩٨ هـ) النحو الوافي، دار المعارف، ط ١٥.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦ هـ)، (١٩٩٥)، اللباب في علل البناء والإعراب، تد: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، (١٩٨٣)، معاني القرآن، عالم الكتب، ط ٣.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (ت ١٧٠هـ)، العين، تد: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت ٢٨٥هـ)، (١٩٩٤)، المقتضب، تد: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث، القاهرة.
- أبو عبيدة، معمر البصري (ت ٢٠٩هـ) مجاز القرآن، تد: محمد فواد سزغين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٨١ هـ.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (ت ٧٤٩هـ)، (٢٠٠١)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تد: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١.
- مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، (١٩٨٤)، مشكل إعراب القرآن، تد: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢،
- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت ٧٧٨ هـ)، (٢٠٠٧): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تد: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة - مصر، ط ١.

- نجم الدين ، محمد بن الحسن الرضوي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، (١٩٨٢) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تد : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف . ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- نهر، هادي نهر ، (٢٠١٠) ، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية ، عالم الكتب الحديث ، أريد - الأردن ، ط ١ .